المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/12/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

## بتنسيق مع الكتابة الإقليمية للاتحاد الاشتراكي بمراكش

11/11/97

# مناضلو فرع الحي الحسني يخلدون ذكرى اغتيال الشهيد عمر بن جلون

محمد مروان

وفاء لروح الشهيد عمر بن جلون، أحد كبار قياديي حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي امتدت إليه أيادي الغدر والحقد الأعمى لاغتياله يوم الخميس 18 دجنبر 1975، وبمناسبة الذكرى الأربعين لاغتيال هذا القائد الاتحادي الفذ، نظم فرع الحي الحسني بتنسيق مع الكتابة الإقليمية للحزب بمراكش، لقاء مساء الجمعة 18 دجنبر 2015، حضرته ثلة من مناضلات ومناضلي الاتحاد الاشتراكي بمراكش، وقد ترأست تسيير أشغاله المناضلة نعيمة بنمشيش ، حيث أخذ الكلمة في مستهله كاتب الفرع نعمان اقباب مرحبا بالجميع ومذكرا بان الواجب يتطلب من كل الاتحاديين أن يكونوا دائما شركاء في عرس شهدائهم، والشهيد عمر بن جلون يعتبر أحدهم الذي اغتالته الأيادي الظالمة في مثل هذا اليوم، إذ لا يسع الاتحاديين خاصة إلا أن يكونوا حاضرين في مثل هذه المناسبة، وأيضا في باقي المناسبات وفاء لأرواح الشهداء ليذكروا فيها مجد خلودهم وما تركوه وما قاموا به من أعمال جليلة لصالح هذا الوطن، بعد هذه الإفتتاحية وقف الجميع ترحما على روح عمر بن جلون الطاهرة وعلى كل الشهداء والشهيدات بقراءة الفاتحة ، حيث تلتها مداخلة الكاتب الإقليمي عبد الحق عندليب مؤكدا خلالها بان الاتحاديين ليسوا سذجا حتى يعتقدون بان عملية اغتيال عمر بن جلون هي جرم من عمل أشخاص أو حتى ما يسمى بالشبيبة الإسلامية، بل إن هذه الجريمة الشنعاء كانت وراءها أجهزة منظمة ، فقد كان عمر مستهدفا بشكل كبير حيث أنه تعرض عدة مرات لمحاولات اغتياله ، وكان ينجو من هذه المحاولات بأعجوبة، حيث تم استغلال وتسخير جماعة إرهابية يدعي عناصرها بانهم يدافعون عن الإسلام في العديد من هذه المحاولات ، هؤلاء الإرهابيون الذين أسسوا جماعتهم في بداية السبعينات تحت اسم الشبيبة الإسلامية يترعمها المدعو مطيع، وقد كانت من أهداف عناصرها المواجهة العنيفة ضد كل قوى اليسار، وكانون يشيعون حتى بين تلاميذ المؤسسات التعليمية بان الاشتراكيين والشيوعيين هم أعداء الإسلام الذين يجب القضاء عليهم أينما وجدوا ، مما جعل عبد الحق عندليب الذي كان تلميذا آنذاك يدرس بإحدى المؤسسات التعليمية الثانوية ورفاق دربه في النضال بالدار البيضاء لم يسلموا هم الآخرون من عنف هذه الجماعة الإرهابية، هذه الأخيرة التي شنت بواسطتها حملة واسعة للقضاء على قياديي قوى اليسار، وقد كان على رأس لائحة القياديين المستهدفين عمر بن جلون، هذا المناضل الكبير الذي حكم عليه إثر ما يسمى بالمؤامرة ضد النظام بالإعدام سنة 1963، وكانت هناك مفاوضات بين القصر والاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي قادها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد ، حيث أدت هذه المفاوضات إلى صدور عفو ملكي في حق عمر بن جلون وخروجه من السجن، مباشرة بعد ذلك تعرض مرة أخرى إلى الاعتقال سنة 1966، وظل عمر مستهدفا من طرف أجهزة (د- س- ت) وأجهزة (الكاب 1 و2).. من أجل صنع أي سبب لاغتياله ، حيث تعرض للتعذيب عدة مرات كان الهدف منه تصفيته داخل المعتقلات السرية ، وفي آخر المطاف لجأت بعض الأجهزة السرية إلى ارسال طرد ملغوم سنة 1973 إلى الشهيد عمر بن جلون، وبما أنه كان على دراية كافية بتقنية الألغام بحكم أنه كان مهندسا في البريد، حيث حاز على شهادة الهندسة في الاتصالات مباشرة بعد حصوله على شهادة المحاماة بمدينة باريس بفرنسا، تمكن من تفكيك هذا اللغم ورمى به بعيدا قبل أن ينفجر في وجهه، في نفس الوقت توصل الأخ محمد البازغي بطرد مماثل، انفجر في وجهه عند فتحه وأدى إلى إصابته بجروح بليغة على مستوى وجهه وبتر أصابع من يده، واختبار عمر بن جلون زعيما سياسيا لم يكن اعتباطيا، إذ أنه أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انعقد بالدار البيضاء سنة 1975، قام خلاله بدور كبير في اقناع الاتحاديات والاتحاديين بمرور الحزب إلى استراتيجية النضال الديمقراطي ، كما ساهم في كتابة التقرير الإيديولوجي الذي يعتبر إلى يومنا هذا من المراجع الأساسية للاتحاد الاشتراكي، بحيث كان آنذاك من ضمن الأسئلة المطروحة: ما هي هوية الحزب؟ ما هو الشكل التنظيمي المناسب للحزب؟ هل يمكن أن ننتقل إلى مرحلة الديمقراطية عن طريق الانتخابات رغم أنها مزورة؟... كثير من الأسئلة الفكرية التي طرحت في التقرير الإيديولوجي في هذا المؤتمر، مما جعل عمر له إسهامات كبيرة في إعادة بناء الحزب في سائر ربوع المغرب، كما كان أيضا من المناضلين الكبار على المستوى النقابي الذين عرفتهم بلادنا ، فقد كان من الخصوم الكبار للبيوقراطية البورصوية لدرجة أنه تعرض للاختطاف والتعذيب عدة مرات من طرف عصابات مسخرة من قيادات نقابية آنذاك، بعدما كان هدفه محاربة البيوقراطية والقطيعة بين العمل السياسي والعمل النقابي، واختتم عبد الحق عندليب مداخلته بمطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان باستكمال التحقيق والإفراج عن الحقيقة الكاملة حول ملف عمر بن جلون، مؤكدا أن هناك أيادي خفية تحول دون معرفة الرأي العام الوطني للحقائق الكاملة للملفات الشهداء الاتحاديين عمر والمهدي وكرينة.... من جانبه أشار الأستاذ مزهار في مداخلة له باسم فرع الحي الحسني للاتحاد الاشتراكي بمراكش إلى أنه من الصعب الحديث عن الشهيد عمر بن جلون سواء من حيث المنهج أو من حيث الممارسة النضالية الفعلية، خاصة أمام العديد من الرموز والمناضلين الاتحاديين الشرفاء الحاضرين في هذا اللقاء الذين تزخر بهم مدينة مراكش، ذاكرا أنه صباح هذا اليوم حاول استقراء أربع جرائد تتداول في المقاهي الشعبية وفي اللقاءات الرسمية، ولم يجد ولو إشارة بسيطة لذكرى اغتيال عمر بن جلون، وقد آثارته هذه الملاحظة لعدم الإشارة ولو في ركن صغير من هذه الجرائد لذكرى هذا الفعل الإرهابي الذي ارتكب باسم الدين ، متسائلا : هل هذا يعني طمس الذاكرة الاتحادية؟، هذه الذاكرة الاتحادية التي هي ذاكرة الشعب المغربي بأكمله ، و التي مهدت الطريق إلى عملية الانتقال الديموقراطي، والتاريخ ليس فيه تاريخ جيد وتاريخ سيء، حيث من الواجب معرفة الحقيقة من طرف الحقيقة والإنصاف، ومن طرف المصالحة والإنصاف، وبفعل العدالة الانتقالية، ولهذه الأسباب مازال ملف اغتيال عمر بن جلون مفتوحا إلى الوقت الحاضر، وانتقل مزهار إلى قراءة الفقرة الأخيرة من البيان الذي أصدره المحامون في قضية عمر بن جلون وهم ينتسحبون من المحاكمة يوم 15 شتنبر 1980، حيث تقول هذه الفقرة: «وإذا كان من المحتمل أنكم ستحاكمون بمقتضى القرار الذي ستصدرونه مجرد منفذي الجريمة الشنعاء التي تعرض لها المرحوم عمر بن جلون ، فإنه من المؤكد أنكم لن تحاكموا المدبرين الحقيقيين لهذه الجريمة التي لم تستهدف عمر بن جلون فقط ، بل استهدفت أقاربه وأصدقاءه والمغرب كله، أما المحاكمة الحقيقية لهذه الجريمة فإنها ستجرى في وقت آخر، وستلتقي يومئذ بالمسؤولين الحقيقيين عن ارتكابها، لكل هذا فإن الطرف المدني يعتبر بان الملف الحقيقي لقضية الشهيد عمر بن جلون لم يفتح »، وأضاف الأستاذ مزهار أنه وقت اغتيال عمر بن جلون كان طالبا جامعيا وقد حصل بينه وأستاذه الجامعي آنذاك عبد الرزاق الدواي وهو من قدماء المناضلين الاتحاديين نقاش بسيط حول هذا الحدث، فكان جواب الدواي بالقول: «ابحثوا عن المستفيد من الجريمة !»، لقد كانت فعلا جريمة نكراء ارتكبت باسم الدين، و العنف المادي يسبقه العنف اللفظي مستدلا مزهار في ذلك بتصريح للمرحوم القرشاوي الذي يقول فيه: «تذكرت المناقشات المذهبية التي كانت بين رفيق سابق عبد الكريم مطيع الذي كان عضوا في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى غاية 1968 والذي سيعبر لي في عدة مناسبات عن نقده لمسيري الحزب، خصوصا منهم المرحوم عمر بن جلون الذي كان ينعته بالماركسي، وهكذا قبل الحادث بسنة تقريبا في نونبر 1974 خلال مذاكرة جرت بمنزلي وجه مطيع نقدا لاذعا للحزب، وفاه بكلمات نابية وبعبارات التهديد في حق مسيريه»، لقد كان عمر بمثابة المثقف العضوي المغربي الذي جمع بين التوجه التقدمي اليساري وبين هموم الجماهير الشعبية وفي نفس الوقت القضية الوطنية، حيث كان متحررا من النماذج الجاهزة، كنموذج الاتحاد السوفياتي أو الصين الشعبية او نموذج آخر، إنه كان مناضلا جامعيا وقد حصل بينه وأستاذه الجامعي آنذاك عبد الرزاق الدواي وهو من قدماء المناضلين الاتحاديين نقاش بسيط حول هذا الحدث، فكان جواب الدواي بالقول: «ابحثوا عن المستفيد من الجريمة !»، لقد كانت فعلا جريمة نكراء ارتكبت باسم الدين، و العنف المادي يسبقه العنف اللفظي

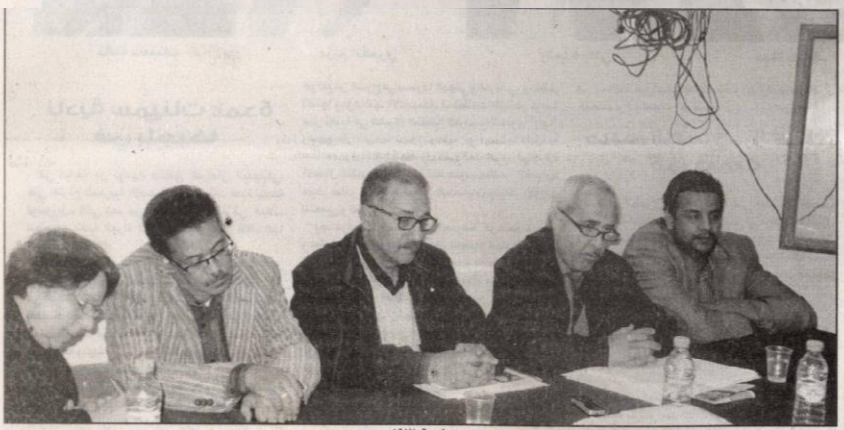

منصة اللقاء

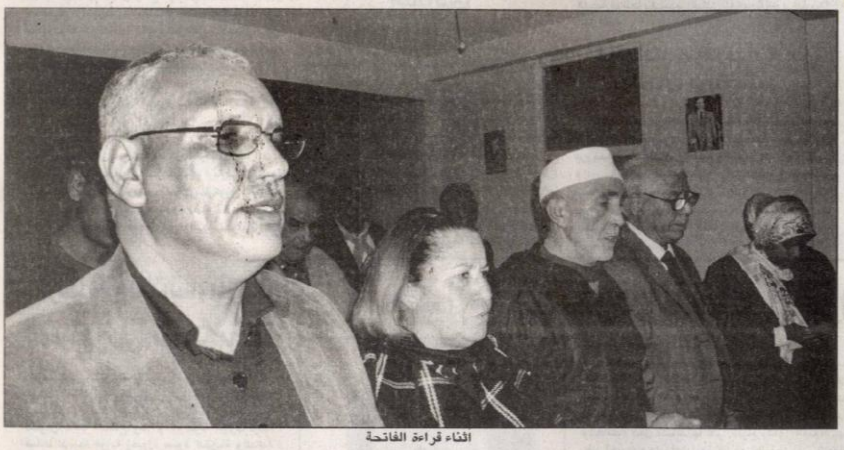

أثناء قراءة الفاتحة

عمر بن جلون لها رمزية خاصة ، حيث أن يوم اغتيال عمر وجد في جيب سترته وصل حجز القاعة التي سيعقد فيها أول مجلس وطني تاسيسي للشبيبة الاتحادية، وأن عبقرية هذا الرجل جعلته يجمع بين النقابي والسياسي والمنظر والعمل التنظيمي، كما كان يفكر في إضافة أذرع أخرى جديدة يقوى بها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من ضمنها كانت الشبيبة الاتحادية، وحتى ما ينعلق بالذراع الصحفية التي هي المحرر وبعدها جريدة الاتحاد الاشتراكي فإن المحرك والمهندس لهذه الأذرع كلها كان هو الشهيد عمر بن جلون ، ورمزية هذه الذكرى جعلت أبو زيد يتذكر أنه بعد أربعة أيام من اغتيال عمر في يوم 22 دجنبر 1975، تم عقد المجلس الوطني التاسيسي للشبيبة الاتحادية في جو من الحزن والغضب ، لكن في لحظة من اللحظات تحول إلى جو من الأمل، حيث صدحت حناجر الشبيبة الاتحادية بأعلى أصواتها قائلة: «إذا قتلوا عمر، فكلنا عمر»، حيث أزهرت زهرة جديدة اسمها الشبيبة الاتحادية وهي ترد: «سنمضي قدما في مشروعك يا عمر»، ومن رمزية هذه الذكرى أيضا فإن عمر بن جلون هو مبدع مقولة كانت تكتب دائما في الصفحة الأولى من جريدة المحرر التي تقول كلماتها: «الإرهاب لا يرهبنا والقتل لا يفنينا»، وكان عمر يستشعر مصيره ، فهو كان يناضل ضد الاستبداد وما حصل وقت اغتياله تحالف ظلامي استبدادي، حيث تم تزويد مجرمي الشبيبة الإسلامية بجرعة زائدة من الحقد على كل مفكر حر وكل مثقف، ورمزية اللحظة الآن أيضا الكل يعاني من المد التكفيري الظلامي الإرهابي الداعشي على مستوى جميع دول العالم العربي، والمغرب ليس في منأى عن هذا السياق... ورغم كل شيء فإن الشبيبة الاتحادية ستتمسك كما كانت دائما بمحاربة الظلامية، وبالدعوة إلى عدالة اجتماعية ونبذ الفكر التكفيري عن طريق الرفع من الحريات والمساواة بين المواطنين، والاقتسام العادل للثروات، وسيكون هذا بمثابة الحصن الحصين في مواجهة أي خطاب تكفيري دموي يهدد المواطن المغربي، مع الاستمرار في النضال للمواجهة المشروع الأصولي النقيض وفضحه على خطى الشهيد عمر بن جلون.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

# «لقاء نضالي» بباريس إحياء لذكرى اغتيال الشهيد عمر بنجلون

**باريس : المراسل**

كانت الندوة التي دعا لها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بمشاركة الكتابة الإقليمية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بفرنسا، بمناسبة الذكرى الأربعين لاغتيال القائد الوطني والتقدمي عمر بنجلون يوم السبت 19 دجنبر 2015، مناسبة جدد فيها الحاضرون الوفاء للروح الكفاحية لفقيد الشعب و الحركة التقدمية، وذلك عبر العروض القيمة التي تلت و الشهادات التي أدلى بها العديد ممن عاشوا أو عايشوا المرحلة التي ناضل خلالها الشهيد.

في البداية طلب محمد المباركي الذي ترأس الندوة، من الحضور الكريم الوقوف دقيقة صمت ترحما على الروح الطاهرة للشهيد عمر بنجلون ومن خلاله على مجموع شهداء الشعب المغربي. ثم بعد ذلك قدم المباركي كلمة المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بفرنسا التي نوه فيها بوفاء الحاضرين لروح وعطاء ابن الشعب وشهيد الشعب عمر بن جلون. كما جاء في كلمته «ان عمر بنجلون رجل ليس كغيره من الرجال، انه من تلك الطينة الطيبة والنادرة التي لا تجود بها الأمهات والشعوب الا نادرا. انه من صلابة الصلب وعبقرية الفكر والمقاومة والمناعة النضالية التي لا تعرف الخمول والضجر والتهاون. انه مثال المناضل المتجرد عن الذات لخدمة الصالح العام. انه الاستمرارية الحية لعبد الكريم الخطابي والمهدي بنبركة، عنوان شموخ و عظمة الشعب المغربي».

أول مداخلة كانت للكاتب الإقليمي للاتحاد الاشتراكي باسم كتابة فرنسا الذي حيى هذه المبادرة لإحياء ذكرى شهيد الحركة الاتحادية، واعتبر انه في 18 من دجنبر 1975 عاش المغرب الاغتيال السياسي الأكثر قبحا وبشاعة في تاريخه الحديث.هذا الاغتيال جاء لأن عمله السياسي و النقابي كان يخرج اكثر جهة بالمغرب.وأضاف ان أهمية هذا المناضل داخل الحركة الاتحادية تتجلى في اعداده للتقرير الأيديولوجي الذي قدمه بنفسه امام المؤتمر الاستثنائي في يناير 1975 الى جانب فيلسوف الحزب محمد عابد الجابري.

وفي هذه اللحظة كانت ولادة جديدة للحزب وهي استراتيجية النضال الديموقراطي.

واكد ان قضية عمر بنجلون مازالت مطروحة حتى اليوم وان هيئة الانصاف والمصالح التي تم احداثها سنة 2004 والتي تم انشاؤها من اجل الكشف عن الحقيقة لسنوات الرصاص بالمغرب، لم تقل اشياء كثيرة حول هذا الموضوع.

ثم بعده تناول الكلمة مصطفى مجدي الذي ذكر مقارنة حية وبليغة بين شخصية عمر والمهدي والتقارب في ديناميتهما الفكرية والتاطيرية للجماهير والنضالية، وذكر في كلمته ان التاريخ ضروري لفهم الماضي، اما الذاكرة فتغذي التاريخ، ومن اجل بناء الحاضر، الذاكرة المهمة والنافعة هي التي تعيش من خلال اشخاص يتحولون الى رموز وشهود على مراحل تحول الشعوب.

أما كلمة حسن حاج ناصر فذكرت بذلك الجو النضالي الخاص الذي كانت تعرفه الحركة التقدمية عامة بداية الستينات و كيف كان النقاش بين الفصائل حادا و عميقا لكن في اطار الاحترام والتقدير النضالي.

وذكر انه بالنسبة له عمر بنجلون ليس ضحية، بل انه شهيد، الا اذا استعملنا التفسير البوتائي للكلمة الذي يعني ان الشهيد هو شاهد، والقول انه ضحية يعني انكارا لما كان عمر. شاهد نعم هذا الرجل الذي كان شجاعا وفخورا وضد كل اشكال اللاعدالة التي كانت سائدة.

ثم بعد ذلك وقبل الدخول في العروض والشهادات قدم اعتذارات ممن لم يتمكنوا من حضور اللقاء و من بينهم: حسن حاج ناصر الذي ذكر عبر كلمة سجية و قصيدة مثيرة مشاعره تجاه الفقيد الذ كيف تعرف عليه بداية ستينات القرن الفائت. نظرا لأهمية مراسلة حسن فإن كلمته عرضت ضمن المداخلات على الحضور.

رشيد المانوزي الذي حيى المبادرة وقدم دعم ومساندة جمعية آباء وأصدقاء المختطفين بالمغرب وكذا عائلات الاختطاف القسري بالمغرب. وفي كلمته ذكر بالعطاء النضالي لعمر ووقوفه الثابت للدفاع أثناء المحاكمة الكبرى للاتحاديين بمراكش عام 1970 و التي كان ضمنها رشيد ووالده والعديد من أفراد أسرته.

كما تعذر حضور عبد الحق القاص مرافق المناضل أحمد بنجلون، اخ عمر نظرا لارتباطه بالتزام منذ زمن بعيد. وكذلك حياة بوستة لنفس الضرورة، مشيرة الى كتابات ومواقف الشهيد التي نشرتها على صفحات النشرة الإلكترونية «مغرب الأحداث».

وأيضا توصلت الندوة بكلمة مؤثرة للعربي ماعنينو أشاد فيها بالعطاءات الفكرية و النضالية للشهيد عمر بنجلون.

ومن المغرب ارسل عبد السلام الشفشاوني عضو المكتب الوطني للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف كلمة شفوية حيى فيها الساهرين على هذا المهرجان النضالي تكريما لروح مناضل كرس حياته في سبيل الحرية والكرامة.

ومن بين الشهادات كانت شهادة الرفاق الاصدقاء أمازيغ ومصطفى التانوتي وعلي بناني ومحمد المباركي وكلهم أجمعوا الحضور بطيب الحديث الذي يطول عرضه في هذه الورقة. الا انه تم التأكيد على تدوين المداخلات و الشهادات التي تخللت هذا المهرجان النضالي المفعم لتعميم الفائدة.

وختم اللقاء بقصيدة مؤثرة لمحمد المباركي بعنوان «عمر الشهادة».

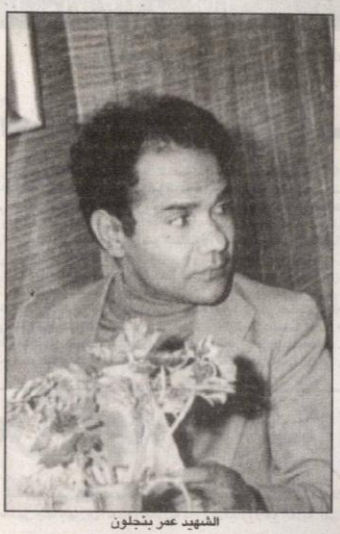

الشهيد عمر بنجلون

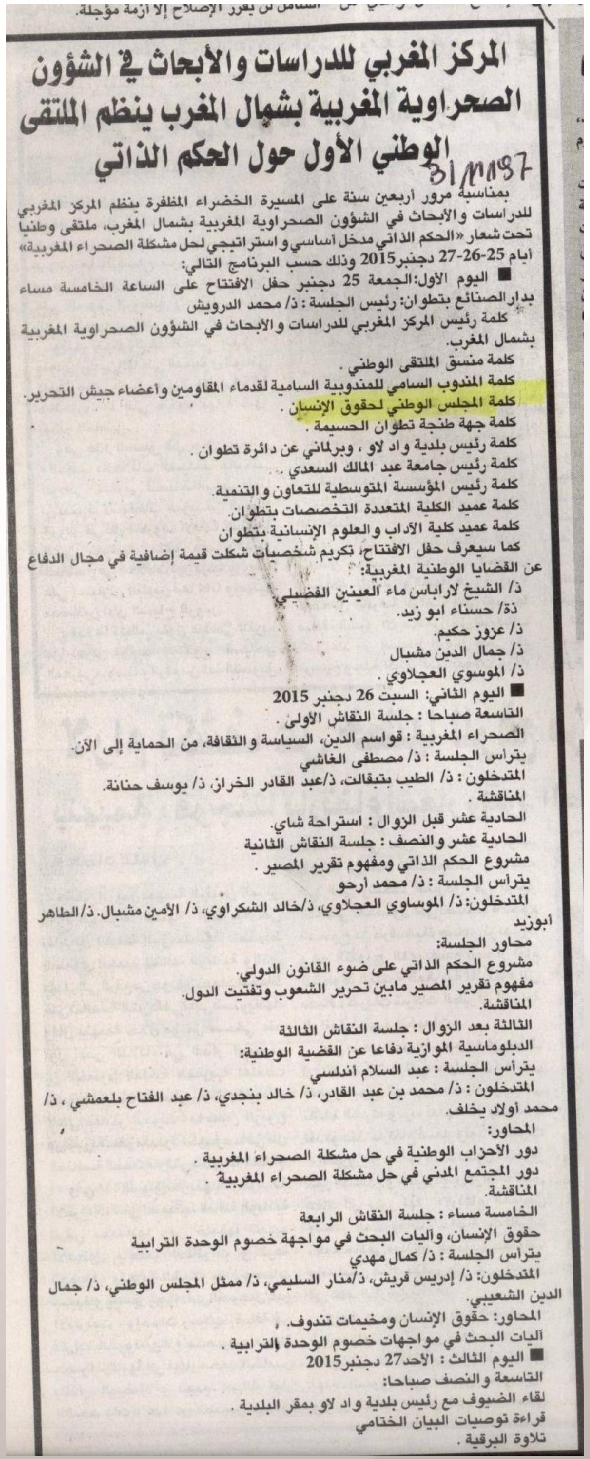

# المركز المغربي للدراسات والأبحاث في الشؤون الصحراوية المغربية بشمال المغرب ينظم الملتقى الوطني الأول حول الحكم الذاتي

31/1187

بمناسبة مرور أربعين سنة على المسيرة الخضراء المظفرة ينظم المركز المغربي للدراسات والأبحاث في الشؤون الصحراوية المغربية بشمال المغرب، ملتقى وطنيا تحت شعار «الحكم الذاتي مدخل أساسي واستراتيجي لحل مشكلة الصحراء المغربية» أيام 25-26-27 دجنبر2015 وذلك حسب البرنامج التالي:

■ اليوم الأول:الجمعة 25 دجنبر حفل الافتتاح على الساعة الخامسة مساء بدار الصنائع بتطوان: رئيس الجلسة : ذ/ محمد الدرويش

كلمة رئيس المركز المغربي للدراسات و الأبحاث في الشؤون الصحراوية المغربية بشمال المغرب.

كلمة منسق الملتقى الوطني .

كلمة المندوب السامي للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

كلمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

كلمة جهة طنجة تطوان الحسيمة .

كلمة رئيس بلدية واد لاو ، وبرلماني عن دائرة تطوان .

كلمة رئيس جامعة عبد المالك السعدي .

كلمة رئيس المؤسسة المتوسطية للتعاون والتنمية.

كلمة عميد الكلية المتعددة التخصصات بتطوان.

كلمة عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان

كما سيعرف حفل الافتتاح تكريم شخصيات شكلت قيمة إضافية في مجال الدفاع عن القضايا الوطنية المغربية:

ذ/ الشيخ لارباس ماء العينين الفضيلي

ذة/ حسناء ابو زيد.

ذ/ عزوز حكيم.

ذ/ جمال الدين مشبال

ذ/ الموسوي العجلاوي .

■ اليوم الثاني: السبت 26 دجنبر 2015

التاسعة صباحا : جلسة النقاش الأولى .

الصحراء المغربية : قواسم الدين، السياسة و الثقافة، من الحماية إلى الآن.

يترأس الجلسة : ذ/ مصطفى الغاشي

المتدخلون : ذ/ الطيب بتبقالت، ذ/عبد القادر الخراز، ذ/ يوسف حنانة.

المناقشة .

الحادية عشر قبل الزوال : استراحة شاي.

الحادية عشر والنصف : جلسة النقاش الثانية

مشروع الحكم الذاتي ومفهوم تقرير المصير .

يترأس الجلسة : ذ/ محمد أرحو

المتدخلون: ذ/ الموساوي العجلاوي، ذ/خالد الشكراوي، ذ/ الأمين مشبال. ذ/الطاهر أبوزيد

محاور الجلسة:

مشروع الحكم الذاتي على ضوء القانون الدولي.

مفهوم تقرير المصير مابين تحرير الشعوب وتفتيت الدول.

المناقشة.

الثالثة بعد الزوال : جلسة النقاش الثالثة

الدبلوماسية الموازية دفاعا عن القضية الوطنية:

يترأس الجلسة : عبد السلام أندلسي

المتدخلون : ذ/ محمد بن عبد القادر، ذ/ خالد بنجدي، ذ/ عبد الفتاح بلعمشي ، ذ/ محمد أولاد يخلف.

المحاور:

دور الأحزاب الوطنية في حل مشكلة الصحراء المغربية .

دور المجتمع المدني في حل مشكلة الصحراء المغربية .

المناقشة.

الخامسة مساء : جلسة النقاش الرابعة

حقوق الإنسان، واليات البحث في مواجهة خصوم الوحدة الترابية

يترأس الجلسة : ذ/ كمال مهدي

المتدخلون: ذ/ إدريس قريش، ذ/منار السليمي، ذ/ ممثل المجلس الوطني، ذ/ جمال الدين الشعيبي.

المحاور: حقوق الإنسان ومخيمات تندوف.

اليات البحث في مواجهات خصوم الوحدة الترابية .

■ اليوم الثالث : الأحد27 دجنبر2015

التاسعة والنصف صباحا:

لقاء الضيوف مع رئيس بلدية واد لاو بمقر البلدية .

قراءة توصيات البيان الختامي

تلاوة البرقية .

هذا الملف بمساهمة

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج و شؤون الهجرة
Ministère Chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration

الحملة الوطنية الثانية للمساعدة الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين

ملف خاص

# التفاصيل الدقيقة لخطة إدماج المهاجرين في المغرب

» عبد الواحد الوز
elouazabd@hotmail.com

18-221/692

يترجم حدث احتفال الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة باليوم العالمي للمهاجرين، من خلال تنظيم أسبوع خاص بالمهاجرين خلال الفترة الممتدة من 14 الى 19 دجنبر الجاري، التزام المغرب ببلورة توجهات السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، باعتبارها خطة حكومية تراهن في أبعادها الاستراتيجية على كسب الرهانات المرتبطة بالجوانب الإنسانية والثقافية والسوسيواقتصادية، إلى جانب أخرى تتعلق بتوفير شروط الاندماج لفائدة هؤلاء المهاجرين وأطفالهم.

وتكشف حصيلة عمل الوزارة المشرفة على تدبير شؤون الهجرة عن معطيات تفيد أن عدد أطفال المهاجرين الذين استفادوا من عملية التسجيل في منظومة التعليم النظامي ببلادنا قد بلغ 7418 طفلا خلال الموسم الدراسي الماضي، مقابل تقديم دعم مالي لفائدة 1054 جمعية من أجل تقديم برامج التربية غير النظامية وبرامج الدعم التربوي خلال نفس الموسم، إلى جانب إجراءات أخرى تهم تمكين أسر المهاجرين من الاستفادة من نظام التغطية الصحية "راميد" بمستشفيات القطاع العمومي، في الوقت الذي أعطت فيه الوزارة الوصية في إطار فعاليات أسبوع المهاجرين بالمغرب الانطلاقة الرسمية للحملة الوطنية الثانية لبرنامج المساعدة الاجتماعية، بشراكة مع الهلال الأحمر المغربي، وهي العملية التي ستعرف استفادة 5500 مهاجر ولاجيء، خاصة النساء والأطفال بمختلف مدن المغرب.

ويأتي هذا البرنامج الإنساني بعد تنظيم اليوم الدراسي حول المساعدة الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في وضعية هشاشة في شهر يوليوز من سنة 2014، حيث تم الخروج بتوصية مهمة تقضي بإحداث آلية دائمة للمساعدة الإنسانية تكون مشتركة بين الوزارة والمجتمع المدني، كما تم خلال نفس اليوم التوقيع على 17 اتفاقية مع جمعيات المجتمع المدني واتفاقية إطار مع الهلال الأحمر المغربي.

وبخصوص توجهات سياسة الاندماج التربوي لأبناء المهاجرين واللاجئين، ترى الوزارة أنها تندرج في إطار تنفيذ ما جاءت به الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، وذلك من خلال عملها على ترسيخ مبدأ الحق في التربية لجميع أبناء اللاجئين والمهاجرين وأفراد أسرهم، مع تيسير إدماجهم بمؤسسات التعليم النظامي وغير النظامي والتكوين المهني.

يتعلق الأمر إذن بمعالم استراتيجية مندمجة وإنسانية، تستمد إطارها المرجعي من توجيهات جلالة الملك في مجال تدبير قضايا الهجرة واللجوء، كما تتأسس على مضامين التوصيات التي أعطاها في هذا الصدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى جانب ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية ومعها الدستور الجديد

يتعلق الأمر إذن بمعالم استراتيجية مندمجة وإنسانية، تستمد إطارها المرجعي من توجيهات جلالة الملك في مجال تدبير قضايا الهجرة واللجوء، وهي المقاربة التي تعتمد على تشخيص وضعية الهجرة بالمغرب، في إطار رؤية مندمجة وتشاركية، تتفرع إلى أربعة أهداف وتهم 11 برنامجا استراتيجيا و81 عملية لإدماج المهاجرين في المحيط الثقافي والتربوي والسوسيواقتصادي وغيره.

ملف خاص

أكد أن الحكومة سوت الوضعية القانونية لـ 26 ألف مهاجر غير شرعي

# أنيس بيرو.."المغرب نموذج جهوي يحتذى به في تدبير قضايا الهجرة"

قال أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، إن نجاعة الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب لتدبير قضايا الهجرة، جعلته نموذجا يحتذى به جهويا، مؤكدا أن العملية الاستثنائية التي قامت بها الحكومة خلال سنة 2014 لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين في بلادنا بطريقة غير شرعية مكنت في مرحلتها الأولى من تسوية ملفات ما عدده 18 ألفا و600 فرد، وذلك في الوقت الذي أجريت فيه عملية ثانية تمت خلالها تسوية وضعية العدد المتبقي بعد موافقة لجنة الطعون على ذلك في اجتماعها المنعقد قبل شهر ونصف تقريبا، وهو ما رفع عدد المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية إلى حدود 26 ألفا، يبرز الوزير التجمعي.

وفي هذا الصدد، اعتبر بيرو في تصريحات صحفية أدلى بها يوم الإثنين، على هامش توقيع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج على اتفاقية شراكة مع مجموعة منظمة الأمم المتحدة، أن أهمية الحصيلة المنجزة في سياق أجراة هذه العملية الاستثنائية لتسوية وضعية المهاجرين أبرزت نجاعة السياسة الحكومية لتدبير قضايا الهجرة واللجوء، مشيرا إلى أن العدد الإجمالي للمهاجرين غير الشرعيين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية، في إطار هذه العملية الاستثنائية، بلغ حدود 4500 لاجئ.

وأبرز أنيس بيرو في تصريحاته الصحفية أن التوقيع على هذه الاتفاقية مع مجموعة منظمة الأمم المتحدة يجسد بالنسبة للمغرب مسألة أساسية، تكمن بالدرجة الأولى في تأكيد دعم هذه المنظمة لسياسة المغرب المعتمدة لتدبير قضايا الهجرة واللجوء، وهو الدعم الذي لم يأت من فراغ، وإنما لاقتناع هذه المجموعة الدولية بجدوى ونجاعة السياسة المغربية في هذا الصدد، يضيف الوزير.

المسؤول الحكومي قال في حديثه بهذه المناسبة إن حجم التعامل والدعم والشراكة التي أصبحت تجمع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة مع هذه المؤسسة، في إطار هذه الاتفاقية الهامة، سيعطي للحكومة سرعة ثانية لتنزيل الاستراتيجية الحكومية في مجال الهجرة، خاصة وأن المغرب أضحى بشكل نموذجا يحتذى به على الصعيد الجهوي بالنظر للتقدم الذي أحرزه خلال السنوات الأخيرة في مجال التعاطي مع قضايا المهاجرين.

وفي جوابه على سؤال حول القيمة المالية للدعم المخصص للوزارة بموجب هذه الاتفاقية، اعتبر أنيس بيرو أن المهم بالنسبة للوزارة ليس هو حجم الغلاف المالي المرصود في إطار هذا الدعم، مصرحا في هذا الصدد بالقول "نحن لا نبحث في بادئ الأمر، عما هو مالي، بقدر ما ينصب تركيزنا على إعداد تصور وبلورة المشروع، فالمهم هو أن يكون المشروع هادفا وفاعلا وله القدرة على تعبئة التمويلات الهامة فيما بعد، وهذا هو سبب نجاح الاستراتيجية الحكومية التي تحدثت عنها في هذا اللقاء، وقلت بأنها جعلت المغرب نموذجا يحتذى به على الصعيد الجهوي".

وأوضح أن العمل الذي تم القيام به في البداية لم يكن منصبا على التمويلات المرتقب تحصيلها عبر التوقيع على هذه الاتفاقية التي تخدم مصلحة المهاجرين بالمغرب، وإنما ركز، يضيف الوزير، على ضرورة إعداد مشروع يراهن على أهمية المضمون والمحاور التي تساعد الحكومة على إيجاد الحلول المندمجة والشاملة التي ينتظرها المهاجرون واللاجئون الذين يعيشون ظرفية صعبة، تنفيذا لتوجيهات السياسة الملكية التي تدعونا، حسب تعبيره، إلى مراعاة البعد الإنساني واستحضار كرامة المهاجرين المقيمين بطريقة غير شرعية بمختلف مدن وجهات المملكة.

"هذا هو الطريق الذي سلكته الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، ونحن نعتقد بأن الاتفاقية التي وقعناها تسير في هذا الاتجاه، ومن المؤكد أنها ستساعدنا مستقبلا على تعبئة تمويلات هامة"، يقول الوزير وهو يستحضر التأكيدات التي عبر عنها العديد من الشركاء الأساسيين للمغرب، وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي، بعدما عبر المندوب الأوروبي المكلف بالهجرة، على هامش زيارته الأخيرة للمغرب، عن التزام الاتحاد بدعم سياسة الحكومة ومقاربتها لتسوية وضعية المهاجرين واللاجئين.

أنيس بيرو

## إدماج المهاجرين...

### إرادة ملكية عززها تحول المغرب إلى وجهة للإقامة

يرى بعض المتخصصين في قضايا الهجرة أن انخراط الحكومة في تنفيذ عملية تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين هو في واقع الأمر تجسيد لتوجهات المبادرة الملكية، التي وضعت أسس استراتيجية جديدة لقضايا الهجرة واللجوء بالمغرب، وهي السياسة التي تحترم، حسب المصادر ذاتها، التزامات المملكة المرتبطة بالاتفاقية الدولية للمهاجرين، وتراعي في الوقت ذاته حقوق الأجانب الوافدين على المغرب، وذلك بالنظر لواقع التزايد الملحوظ لعددهم، سواء منهم القادمين من إفريقيا أو أوروبا.

ويربط خبراء قضايا الهجرة سبب الاهتمام الملكي بقضايا المهاجرين واللاجئين القادمين أساسا من بلدان جنوب الصحراء بعمق العلاقات التي تجمع هذه البلدان بالمغرب، اعتبارا لكونها لم تعد تقتصر على ما هو سياسي واقتصادي، لتصبح ذات طابع إنساني وروحي، وهو الأمر الذي يبرر في نظر المصادر ذاتها حرص جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء سنة 2013 على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ويذكر أن توجهات السياسة الملكية المرتبطة بقضايا الهجرة والمهاجرين قد لقيت إشادة دولية، باعتبار أنها تترجم، حسب مراقبين، التزام المغرب باتخاذ كافة التدابير لانطلاق عملية تسوية وضعية الأجانب المقيمين في المغرب بصفة غير قانونية، وذلك من خلال وفائه بتعهداته المرتبطة بإطلاق العمل بمكاتب الإجانب، لتسوية وضعية المهاجرين.

## مجلس اليزمي يوصي بضمان حماية حقوق المهاجرين

إدريس اليزمي

اختزل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مرتكزات السياسة العمومية التي دعا إلى ضرورة بلورتها إزاء المهاجرين واللاجئين المقيمين بالمغرب بطريقة غير شرعية في 4 مكونات أساسية، وهي المرتكزات التي تستحضر في حسبانها وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء من جهة أولى، وواقع الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية من جهة ثانية، إلى جانب مكافحة الاتجار في الأشخاص بالنسبة للمرتكز الثالث، وواقع الأجانب المتواجدين في وضعية نظامية من جهة رابعة.

ففي سياق هذه المكونات الأساسية، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الاعتراف الفعلي بصفة لاجئ التي تمنحها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عبر منح بطاقة الإقامة لفائدة المتوفرين على هذه الصفة.

كما أوصى بضرورة مباشرة عملية إعداد وتنفيذ إجراءات التسوية الاستثنائية لبعض الفئات من المهاجرين المتواجدين في وضعية إدارية غير نظامية، اعتمادا على معايير تأخذ في اعتبارها فترة الإقامة بالمغرب، والحق في التجمع العائلي، وشروط الاندماج في المجتمع المغربي، والاتفاقيات المرتبطة بالاستيطان المبرمة بين المغرب وبلدان صديقة.

هذا بالإضافة إلى دعوته إلى مكافحة الاتجار في البشر، من خلال العمل على إدراج مقتضيات في الباب 7 من الجزء الأول من الكتاب الثالث من القانون الجنائي تنص على معاقبة استقطاب أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد باستخدام القوة وغيرها، كما دعا في التقرير ذاته إلى العمل على مراجعة المواد 24 و 25 و 26 من الظهير الشريف رقم 1-58-376 الصادر في 3 جمادى الأولى من سنة 1378 بتنظيم حق تأسيس الجمعيات كما وقع تعديله بموجب القانون بما يضمن مطابقة وضع الجمعيات الأجنبية بشكل قانوني مع نظيرتها المحلية الوطنية

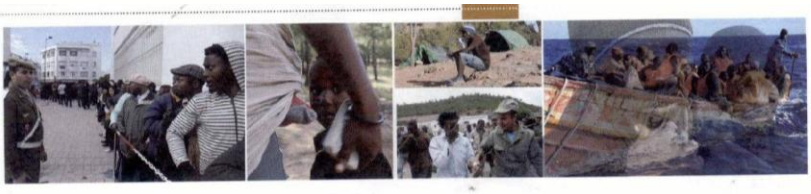

ملف خاص

# هكذا احتفت وزارة انيس بيرو بالمهاجرين وهذه هي الحصيلة

**أنهت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة أشغال أسبوع المهاجرين بالمغرب، على إيقاع حصيلة إيجابية أكدها مسؤولون بالوزارة، وأبرزها حصاد النتائج التي تحققت في إطار برامج سياسة إدماج المهاجرين بالمغرب، سواء من خلال الأنشطة التي تم القيام بها منذ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء أو خلال أيام الاحتفاء بأسبوع المهاجرين بالمغرب.**

لم تعد خدمات البحث عن العمل في وكالات أنابيك بالمغرب تقتصر فقط على المغاربة، فقد فسحت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المجال أمام المهاجرين للاستفادة بدورهم من هذه الخدمات بعدما أعطت انطلاقتها الرسمية خلال أيام أسبوع المهاجرين المنعقد خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 19 دجنبر الجاري، وهو الإجراء الذي يأتي في إطار مرحلة أولى تشمل 5 وكالات داخل مدن الرباط، الدار البيضاء، طنجة، فاس، وجدة، كما تهدف إلى إدماج المهاجرين في برامج البحث والمرافقة للحصول على شغل.

حصيلة البرامج والأنشطة التي نظمتها الوزارة بهذه المناسبة السنوية لفائدة المهاجرين بالمغرب تميزت أيضا بإطلاق برنامج خاص بالاندماج السوسيو مهني عبر التكوين المهني، وذلك في إطار شراكة مع المنظمة المغربية لإنصاف الأسرة بمركز التكوين المهني المتعدد التخصصات بمدينة سلا يوم 16 دجنبر الجاري ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، وهو البرنامج الذي مولته الوزارة الوصية بهدف تكوين 50 مهاجرا ومهاجرة في مجالات تهم مهن الطبخ والحلويات والفندقة وتربية الأطفال، وكذا مصاحبة المهاجرين والمهاجرات للاندماج في سوق الشغل.

إلى ذلك يضاف حدث تنظيم الدورة الأولى من مهرجان أفريكانتو، الذي يكرس سياسة انفتاح المغرب على الثقافات الإفريقية، وهي التظاهرة التي أشرفت على تنظيمها الوزارة واحتضنت أشغالها الجمعية المغربية للفنون والثقافات بمدينة المحمدية على امتداد أيام أسبوع المهاجرين بالمغرب، حيث أبرزت الوزارة أن أهداف هذه الدورة الأولى تكمن في تعزيز اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي وتكريس قيم التسامح والتعدد الثقافي، وتثمين التنوع الثقافي للقارة الإفريقية، مع تقوية ارتباط المهاجرين بثقافة بلدانهم الأصلية، وكذا تشجيع فعاليات المجتمع المدني على الانخراط في تدبير المشاريع والبرامج المعتمدة من طرف الوزارة وتنزيلها على أرض الواقع.

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى تروم التعريف بالمنتجات التقليدية والثقافية التي تزخر بها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتعبئة الفاعلين والمتدخلين لإنجاح التظاهرات ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي تجلى من خلال هذه التظاهرة التي نظمتها الوزارة الوصية إلى جانب مساهمين آخرين هم سفارة ساحل العاج بالمغرب وعمالة المحمدية والمجلس الإقليمي للعمالة والمجلس البلدي، إلى جانب الجمعية المغربية للفنون والثقافات، وهو الحدث الذي شكل مهرجانا انسم بتنظيم مسابقات ثقافية وفنية في مجالات التصوير الفوتوغرافي والرسم والفن التشكيلي والشعر والزجل حول موضوع الاندماج الثقافي للمهاجرين عبر المساهمة في ترسيخ قيم التعدد الثقافي وتقبل الآخر والعيش المشترك، كما تخلله، أي المهرجان، تنظيم معرض للمنتجات التقليدية الإفريقية، مع برمجة سهرات فنية وموسيقية متنوعة بمشاركة مجموعات إفريقية.

وتفيد المعطيات الصادرة عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بخصوص حصيلة مختلف العمليات والأنشطة التي تنظمها لفائدة المهاجرين والالجئين بالمغرب في مجال الاندماج التربوي والثقافي، أن الوزارة تشرف خلال الموسم الدراسي الحالي على تنظيم مسابقات تربوية مفتوحة بين الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، لفائدة المهاجرين والالجئين ونظرائهم المغاربة المستفيدين من التعليم النظامي وغير النظامي والخصوصي، وذلك إلى جانب إجراءات تهدف إلى إدماج أبناء المهاجرين في النظام التعليمي النظامي وغير النظامي، وهو ما أسهم في تسجيل 7418 طفلا مهاجرا في التعليم النظامي خلال الموسم الدراسي الماضي.

وتؤكد الوزارة أن الأهداف العامة لمختلف البرامج التربوية والثقافية التي تنظمها لفائدة المهاجرين والالجئين تتحدد في إدماج أطفال المهاجرين في مسالك المدرسة العمومية وتشجيع التنوع في أشكال التعبير الثقافي وتكوين المهاجرين في اللغات والثقافة المغربية، إلى جانب إدماج المهاجرين الشرعيين والالجئين في برامج الرياضة والترفيه الموجهة للشباب وغير ذلك من الأهداف التي تندرج في إطار تنفيذ توجهات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وحسب المصدر ذاته، فإن عدد الجمعيات التي استفادت من الدعم المالي الذي خصصته الوزارة من أجل تقديم برامج التربية غير النظامية قد بلغ 451 جمعية خلال الموسم الماضي، مقابل 603 جمعيات استفادت خلال نفس الفترة من دعم مالي من أجل تقديم برامج الدعم التربوي للمهاجرين، في الوقت الذي بلغ فيه عدد المهاجرين المستفيدين من برامج وأنشطة المخيمات الصيفية خلال سنة 2015 حدود 315 مستفيدا، إلى جانب إدماج المهاجرات واللاجئات في مراكز تكوين الفتيات.

وبخصوص حصيلة اتفاقيات المجتمع المدني، كشفت وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عن أرقام تفيد أن عدد المهاجرين واللاجئين الذين استفادوا من عمليات إنسانية بمدن الناظور، الحسيمة، غرسيف، الرباط والدار البيضاء، فاس، الحسيمة ومراكش قد بلغ 2000 فرد، حيث شملت هذه المساعدات توزيع إعانات غذائية وأغطية وملابس وإجراء حملات طبية وتوزيع مستلزمات الرضع والأطفال، وذلك في الوقت الذي سجلت فيه حصيلة اتفاقية الشراكة مع الهلال الأحمر المغربي نتائج مهمة مكنت خلال الشطر الأول من عملية المساعدة الإنسانية من ضمان استفادة 5000 مهاجر ولاجئ، تصنفهم بجهة الشرق، أي مدن وجدة والناظور والحسيمة.

كما تم في إطار فعاليات أسبوع المهاجرين بالمغرب إعطاء انطلاقة الحملة الوطنية الثانية لهذه العملية الإنسانية، بشراكة مع الهلال الأحمر المغربي، وهو ما سيعطي فرصة استفادة 5500 مهاجر ولاجئ، وخاصة في صفوف النساء والأطفال بمختلف من المغرب، إذ يرى مسؤولون بالوزارة أن أسبوع المهاجرين بالمغرب أسهم في تقوية آلية الدائمة للمساعدة الإنسانية بشراكة مع المجتمع المدني عبر حملات إنسانية بمدن الرباط سلا، فاس، العيون ستعرف استفادة 2000 مهاجر ولاجئ، ودعم مركزين للخدمات النهارية بكل من الرباط وفاس.

# هذه هي رهانات المغرب الاستراتيجية لتدبير قضايا الهجرة

يبدو رهان السياسة الوطنية للهجرة واللجوء على إيجاد الحلول المندمجة لقضايا الهجرة كبيرا، إذا ما علمنا أن الحلول الجديدة التي تقترحها هذه السياسة لإدماج المهاجرين بالمغرب تكتسي بعدا استراتيجيا يراهن في توجهاته الأساسية على كسب تحدي أربعة رهانات كبرى تتعلق بما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وإنساني، إلى جانب رهانات ترتبط بالاندماج والسياسة الخارجية والحكامة.

وحسب الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، فإن الرهان الإنساني للاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء بالمغرب يستحضر في مقاربته حلولا ترتبط باحترام حقوق الإنسان ومحاربة الميز، إلى جانب تدبير تدفقات المهاجرين ومحاربة الاتجار في البشر، فيما يستهدف الرهان الثاني المرتبط بالاندماج تمكين المهاجرين في المغرب من تسهيلات الولوج إلى أنظمة الصحة والتربية والتكوين والسكن ومناصب الشغل، إلى جانب خدمات التواصل والتحسيس.

كما تضع الوزارة الوصية السياسة الخارجية والحكامة في صلب هذه الرهانات الكبرى، وهي السياسة التي تنبني على 3 نقاط أساسية هي المسؤولية المشتركة والحكامة الجهوية والدولية وتعزيز التعاون الجهوي والدولي، إلى جانب رهان رابع ذي طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية، يستوجب تكسيه ضرورة ترسيخ المفهوم الذي يعتبر الهجرة فرصة للتنمية وليست عائقا أمام التطور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، حيث تؤكد المصادر ذاتها أن الإطار المرجعي للسياسة الوطنية للهجرة واللجوء يرسم معالم استراتيجية مندمجة وإنسانية تتأسس على توجيهات جلالة الملك وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان إضافة إلى الدستور الجديد والاتفاقيات الدولية.

في هذا الصدد، تفيد الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة أن رؤيتها لقضايا الهجرة وبرنامج عملها في هذا الصدد هي نتيجة مقاربة مندمجة وتشاركية تعتمد على تشخيص وضعية الهجرة بالمغرب، ووضع رؤية استراتيجية تتفرع إلى أربعة أهداف و11 برنامجا استراتيجيا، 7 منها قطاعية و4 أفقية، بالإضافة إلى 81 عملية منبثقة من 11 برنامجا استراتيجيا يستهدف إجراء عمليات اندماجية للمهاجرين في قطاعات سوسيواقتصادية وثقافية ورياضية ترفيهية، وأخرى تتعلق بالتكوين المهني والصحة والسكن والتعليم والتشغيل، إلى جانب عمليات تهم تدبير التدفقات ومحاربة الاتجار في البشر وتطوير التعاون والشراكات الدولية، بالإضافة إلى عمليات خاصة بالإطار القانوني والاتفاقيات والحكامة والتواصل، كما سبقت الإشارة لذلك.

ويذكر أن الرؤية التي أعدتها الوزارة الوصية، لتدبير شؤون الهجرة ببلادنا، ترتكز على تسهيل عملية إدماج المهاجرين مع حسن تدبير تدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمة شاملة، ذات بعد إنساني ومسؤول، وذلك في إطار أربعة توجهات، هي تسهيل اندماج المهاجرين غير الشرعيين، وتأهيل الإطار القانوني ووضع إطار مؤسساتي ملائم، مع العمل على تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان.

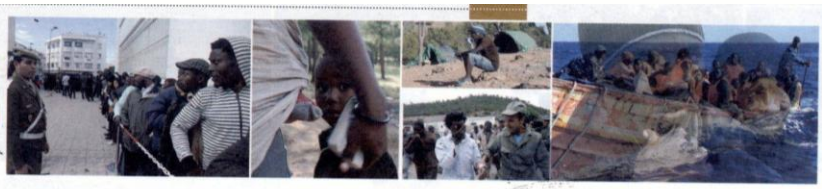

ملف خاص

# الحكومة تمنح المهاجرين الأفارقة تأشيرة الاستفادة من خدمات "راميد"

يستفيد أبناء المهاجرين المقيمين بالمغرب، بصفة غير قانونية، من خدمات الرعاية الصحية الأولية والإسعافات الاستشفائية الأولية التي تخولها بطاقة "راميد"، وذلك بموجب الاتفاقية التي وقعها خلال شهر أكتوبر المنصرم، بالرباط، كل من الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، وانيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وإدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، إلى جانب وزير الصحة الحسين الوردي وامباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

وتضمن هذه الاتفاقية، التي يأتي التوقيع عليها تفعيلا لسياسة المغرب في إدماج المهاجرين من الناحية الاجتماعية وكذا دعم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، استفادة المهاجرين واللاجئين المعوزين وافراد اسرهم المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، على اختلاف جنسياتهم، من خدمات العلاجات الاستشفائية والخدمات الطبية التي تقدمها المستشفيات العمومية والمرافق الصحية التابعة للدولة، في إطار نظام المساعدة الطبية.

ويذكر أن عملية تعميم هذا النظام الصحي المعروف اختصارا بتسمية راميد، قد تمت في سنة 2012، وذلك في الوقت الذي منح المغرب الإقامة القانونية للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين بشكل عام، وخصوصا منهم الأمهات والحوامل، كما تواصل الدولة المغربية جهودها الرامية إلى تسوية الوضعية القانونية لعشرات الآلاف من المهاجرين.

## أرقام دالة حول المهاجرين في المغرب

**70** في المائة من أبناء المهاجرين واللاجئين المدمجين في منظومة التعليم والتكوين غير النظامي بالمغرب يتمركزون بجهة الرباط، وتحديدا بجماعتي اليوسفية ويعقوب المنصور.

**7418** هو عدد أطفال المهاجرين الذين سجلوا خلال الموسم الدراسي الماضي في منظومة التعليم النظامي في المغرب

**7418** شخصا هو مجموع عدد المستفيدين من برامج التعليم النظامي بمختلف أسلاكه بالمغرب، منها مستويات الابتدائي والإعدادي والثانوي التأهيلي برسم الموسم الدراسي 2015/2014.

75 مستفيدا من جمهورية الكونغو باكاديمية الرباط، وهو الرقم الذي يعطي أبناء مواطنيها المهاجرين بالمغرب الرتبة الأولى في ترتيب عدد المستفيدين من برامج كل من وزارة التربية والتعليم والتكوين المهني ووزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وهم المستفيدون الذين يتوزعون بشكل عام على بلدان إفريقيا والعراق.

**26** الف هو عدد المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية بالمغرب، ضمن طلبات إجمالية تجاوز عددها 27 الف طلب توصلت به السلطات المختصة منذ لحظة الانطلاق الرسمي لهذه العملية شهر نونبر من سنة 2013، وهو ما يمثل ثلثي عدد الطلبات المقدمة لغرض التسوية، وفق أحدث الإحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية.

وتفيد المصادر ذاتها أن الحكومة قد استجابت لكافة الطلبات المقدمة من طرف النساء والأطفال، أي ما عدده 10 الاف و200 طلب، وهي العملية التي استفاد منها مهاجرون يحملون 116 جنسية، في مقدمتهم مواطنو السينغال بما عدده 6600 فرد، متبوعين بالسوريين الذين تمت تسوية وضعية 5250 شخص منهم، ثم النيجيريين في المركز الثالث بحوالي 2400 مستفيد.

**30** الف هو العدد التقديري للمهاجرين المتواجدين بالمغرب في وضعية غير قانونية، وفق تقديرات مصادر من وزارة الداخلية، وهو العدد الذي يسعى المغرب لتسوية وضعيته القانونية تقديرا منه للظروف النفسية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الفئة من المهاجرين.

ويذكر أن المكاتب الخاصة بتسوية وضعية الأجانب قد افتتحت أبوابها بمختلف جهات المملكة، بهدف استقبال طلبات المهاجرين المقيمين في المغرب بصفة غير قانونية، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية الخاصة بالسياسة الوطنية الجديدة في مجال الهجرة.

# أبناء المهاجرين الأفارقة يلجون منظومة التعليم بالمغرب

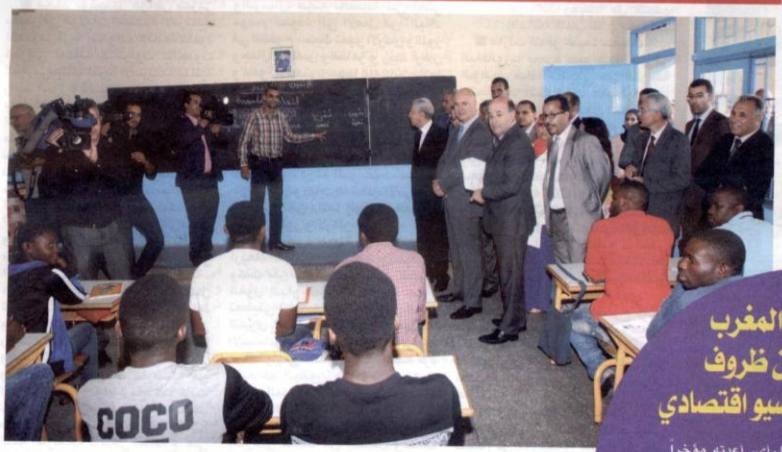

تم رسميا يوم 12 أكتوبر الماضي إطلاق أقسام الدعم التربوي وتعليم اللغات والثقافة المغربية لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين خلال الموسم الدراسي الجاري، وذلك في حفل ترأسه رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وانيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وهي الانطلاقة التي احتضنتها مدرسة الداخلة يعقوب المنصور بالرباط.

وأكدت مصادر حكومية أن مبادرة من هذا النوع تندرج في إطار البرنامج الهادف إلى إعطاء أبناء المهاجرين الصغار، ممن هم في سن التمدرس او تجاوزوه ببضع سنوات، فرصة مواصلة التعليم الأولي بكيفية عادية، وذلك لغاية مساعدتهم على الاندماج في التربية غير النظامية في أفق التحاقهم بمنظومة التكوين المهني، باعتبار أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج التعليمي قد تعدى 1000 مستفيد خلال الموسم الدراسي الحالي.

وتفيد المصادر ذاتها أن البرنامج التعليمي والتكويني الذي أقرته الحكومة لفائدة المهاجرين الأفارقة المنحدرين على الخصوص من بلدان جنوب الصحراء يأتي في سياق سياسة الهجرة التي وضعتها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، والتي تهدف إلى إدماج المهاجرين واللاجئين ونويهم في النسيج السوسيو اقتصادي ببلادنا، وذلك من خلال السهر على ضمان استفادة أبنائهم من التعليم النظامي وغير النظامي، مع دمجهم بمؤسسات التكوين المهني والتدرج المهني.

## "لوباريزيان": المغرب وفر للمهاجرين ظروف الاندماج السوسيو اقتصادي

كشفت نتائج استطلاع للرأي، أعدته مؤخرا صحيفة لو باريزيان، على عينة من المهاجرين الأفارقة المقيمين بالمغرب، عن معطيات تفيد أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة التي وفرتها المملكة على امتداد السنوات العشر الماضية لفائدة المهاجرين الأفارقة، المنحدرين من بلدان جنوب الصحراء، ضمنت لعدد كبير منهم شروط العيش الكريم، ودفعتهم، تضيف الصحيفة الفرنسية، إلى العدول عن فكرة اتخاذ المغرب كمحطة للعبور إلى الضفة الأخرى، واعتباره مقابل ذلك بلدا محتضنا للأجانب الباحثين عن الاستقرار والراغبين في تحسين ظروف العيش.

# La jurisprudence permet la réforme du régime successoral

De nombreuses voix se sont élevées contre «les inégalités dans l'héritage», à la suite de la publication du rapport du CNDH sur la situation de la femme, publié en octobre dernier. Lequel appelle à une réforme du droit successoral. Dans cette même dynamique, l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM) présentait le lundi 7 décembre 2015 à Rabat, les résultats d'une étude intitulée "Pour un débat social autour du régime successoral : les Marocaines entre lois et évolutions socio-économiques". Objectif : informer le grand public sur les grandes lignes de cette étude et sensibiliser les politiques sur les situations d'inégalités et les conséquences qui peuvent en découler. Dans cet entretien, Mme Nabia Haddouch, présidente de l'ADFM, nous éclaire sur la question.

**La Nouvelle Tribune : De prime abord, qu'est-ce qui vous a le plus marqué dans les résultats de cette étude ?**

**Nabia Haddouche** : Tout d'abord, ce sont les résultats de plusieurs contributions d'études et d'enquêtes réalisées par des juristes spécialisés dans le droit musulman et par des sociologues, à la demande de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc. En effet, l'ouvrage "Pour un débat social autour du régime successoral : Les Marocaines entre lois et évolutions socio-économiques" est un recueil qui regroupe un ensemble de contributions scientifiques qui abordent la problématique du régime successoral à travers ses divers aspects : sociaux, économiques, théologiens, doctrinaux... Les principales idées que l'on peut retenir de ces études montrent que les différentes ouvertures offertes par la jurisprudence en la matière rendent la réforme du régime successoral possible, que les évolutions sociales et économiques enregistrées par la société et les familles, au Maroc, démontrent que la réforme est nécessaire, et que les Marocains et Marocaines recourent à des pratiques de contournement pour rétablir la justice et l'égalité successorales pour les épouses et/ou filles. Ces pratiques sont largement acceptées par la société marocaine.

**Est-ce que vous pensez que la société marocaine est prête à modifier des pratiques et des coutumes séculaires ?**

Je pense que la société marocaine est capable de changer ses pratiques, us et coutumes. D'ailleurs, les résultats de l'enquête sur le terrain intitulé dans l'ouvrage «Faits, Droits et Pratiques», l'a bien démontré. Egalement, tous les développements concernant les terres collectives et qui considèrent actuellement les femmes soulalyates comme des ayants-droits au même titre que les hommes montrent que les pratiques changent dans le temps selon le contexte ; il suffit juste de la volonté des concernés et de la volonté politique des décideurs. Dans tous les cas, les pratiques us et coutumes sont une création sociale : c'est la société, en fonction de ses besoins et contraintes, qui les crée. A ce titre, elle peut les faire perdurer ou à l'opposé, les changer en fonction des évolutions sociales. A titre d'exemple, l'éducation des filles, l'emploi rémunéré des femmes, le recours à la contraception sont des pratiques récentes. Toutefois, elles sont bien acceptées par la société d'aujourd'hui.

**Le régime successoral étant en grande partie inspiré des recommandations de l'Islam, ce débat ne risque-t-il pas de provoquer un tollé chez une partie de la population ?**

Il faut noter que dans les contributions du recueil les chercheurs ont montré que plus des deux tiers des dispositions successorales relèvent du droit positif et que d'autres relèvent de la tradition pré-islamique.

Nous comptons beaucoup sur le débat social pour permettre d'avancer sur cette question considérée pendant longtemps comme relavant de la sphère de «l'interdit» par les conservateurs. Il faut juste travailler sur la manière de présenter ce débat à la société marocaine.

De tous temps, il y a eu de la résistance au changement, quel qu'il soit. En particulier dans tous les processus de réformes qui concernent les femmes au Maroc. Les résistances de la part des conservateurs, et le recours à l'instrumentalisation de la religion. Ce fut le cas il y a environ 15 ans lors de la réforme du code la famille.

**Ne pensez-vous pas qu'il existe déjà une panoplie de lois qui ne sont pas appliquées ? Est-ce qu'il ne faudrait pas s'attaquer d'abord à ce problème avant de s'attaquer aux questions de l'héritage, qui ne concernent qu'une partie minime de la société ?**

En réalité, et pour faire valoir les droits des femmes, nous nous attaquons d'ores et déjà à l'application des lois, au suivi des politiques publiques, à la mise en place des mécanismes de promotion et de protection des droits des femmes, en conformité avec les dispositions constitutionnelles. Mais plaider pour l'application des lois n'est en aucun cas notre seul objectif, puisque nous continuons en même temps à mener nos combats pour la réforme des lois et l'exemple de la réforme du code pénal actuellement le montre si bien.

La question de l'héritage est une question fondamentale pour nous. Aussi nous considérons à l'ADFM qu'il est tant d'ouvrir un débat social serein sur la loi régissant les règles successorales, qui constitue une loi parmi tant d'autres dans l'arsenal juridique marocain, et de participer à ce débat par le présent recueil.

Propos recueillis par
**Leila Ouazry**

**Bassima Hakkaoui et Driss El Yazami**

# Une histoire d'émancipation

La ministre chargée de la condition de la femme n'aime pas, paradoxalement, son statut de femme. Alors que le patron du Conseil national des droits de l'homme, institution étatique, plaide dans un rapport pour la parité dans l'héritage entre homme et femme, Bassima Hakkaoui trouve cela *"médiocre"*. Dans les colonnes d'un quotidien arabophone, elle met en doute les capacités de Driss El Yazami à statuer sur ce sujet. Elle n'a pas saisi que les recommandations émises par le CNDH la concernent également. En généralisant ces recommandations à toute la gent féminine du pays, ce sont les faveurs de la responsable gouvernementale qu'il cherche à récolter. Eh bien non, elle s'y refuse.